للنشر الفوري

صناعات قطر تحقق صافي أرباح بواقع 485 مليون ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020

- *المجموعة تحقق إيرادات تصل إلى 4.9 مليار ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020*
- *المجموعة تحافظ على قوة السيولة لديها برغم الظروف المناوئة على مستوى الاقتصاد الكلي، وتسجل أرصدة نقدية ومصرفية تبلغ 11.3 مليار ريال قطري في كافة شركاتها*
- *المجموعة تحقق أرباحاً قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك تصل إلى 1.3 مليار ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020*
- *عائد على السهم بواقع 0.08 ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، مقارنة بعائد على السهم بلغ 0.24 ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي*
- *الظروف غير المؤاتية على مستوى الاقتصاد الكلي تؤثر على الأداء المالي في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط الخام*
- *الأرباح تتعرض إلى مزيد من الضغوط مع تسجيل خسارة استثنائية بواقع 1.2 مليار ريال قطري لانخفاض قيمة جراء إيقاف تشغيل مرافق إنتاجية محددة في قطاع الحديد والصلب في قطر*
- *تعويض إيجابي بفضل تسجيل مكسب استثنائي بواقع 1.2 مليار ريال قطري لقيمة عادلة إثر إعادة تقييم حصة تبلغ نسبتها 75٪ في شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو)، حيث قامت صناعات قطر بتسجيل قافكو كشركة تابعة مع حصة غير مسيطرة تبلغ نسبتها 25% عقب انتهاء اتفاقية المشروع المشترك مع شركة يارا، واستحواذ قطر للبترول على حصة يارا التي تبلغ نسبتها 25% في شركة قافكو*
- *تطبيق عدة تدابير لحماية الأصول التشغيلية والموظفين والعمليات وحصص المساهمين*
- *المرافق التشغيلية للمجموعة تحافظ على كفاءتها بمتوسط معامل موثوقية يصل إلى 96%في ظل التركيز على الصيانة الوقائية*
- *المجموعة تواصل التركيز على المبادرات المعنية بترشيد الإنفاق التشغيلي والرأسمالي للتصدي لتقلبات السوق والمحافظة على قدرتها التنافسية*

الدوحة، قطر • 27 يوليو 2020: أعلنت اليوم شركة صناعات قطر (يشار إليها بعبارة "صناعات قطر" أو "المجموعة"، ورمزها في بورصة قطر: IQCD)، وهي إحدى أكبر الشركات الصناعية في المنطقة ذات الأنشطة المتعددة في إنتاج مجموعة كبيرة من منتجات البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية ومنتجات الحديد والصلب، أعلنت عن تحقيق صافي أرباح[1] يبلغ 485 مليون ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، وإجمالي إيرادات[2] بواقع 4.9 مليار ريال قطري، فيما وصلت أرباحها قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 1.3 مليار ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020.

أداء أنشطة الأعمال وأوضاع الاقتصاد الكلي

ظل أداء أعمال صناعات قطر خلال النصف الأول من عام 2020 متأثراً بالظروف الصعبة على مستوى الاقتصاد الكلي التي سادت منذ عام 2019 واتسمت بتراجع الطلب العالمي ونزاعات تجارية وانخفاض مستوى نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتفاقمت هذه الظروف خلال النصف الأول من عام 2020 نتيجة الأوضاع المناوئة غير المسبوقة التي فرضتها جائحة فيروس كورونا، وهو ما أثر سلباً وبصورة كبيرة على الطلب الاستهلاكي والصناعي في ظل فرض إجراءات الإغلاق، هذا بالإضافة إلى التراجع الذي تشهده أسعار النفط الخام. وقد فرضت هذه الأوضاع مزيداً من الضغوط على أسعار منتجات صناعات قطر في العديد من الأسواق، مما أثر سلباً على الأداء العام للمجموعة.

وبرغم ذلك، فقد صمدت المجموعة أمام هذه الضغوط الخارجية الهائلة التي فرضها تراجع الطلب على المنتجات وانخفاض الأسعار، مستفيدة في ذلك من ميزاتها التنافسية التي تتضمن هيكل التكاليف التشغيلية المنخفض نسبياً، وإمدادات اللقيم المستمرة طويلة الأجل، وقوة مركزها المالي، وتنوع مجموعة منتجاتها، وتوافر مرافق إنتاجية تتسم بالكفاءة والمرونة، هذا فضلاً عن وجود فريق متخصص في المبيعات والتسويق ساعد في الدخول إلى المزيد من الأسواق بأكثر الوسائل تنافسية، الأمر الذي أسهم في الحد من أثر هذه الضغوط.

وفي ظل الوضع الحالي المتأزم، فإن فريق المبيعات والتسويق يوفر ضماناً معقولاً للمجموعة، وذلك بخلق العديد من الفرص التجارية، بما في ذلك التحديد الناجح للأسواق الجديدة لتحويل كميات الانتاج الإضافية، والعمل عن كثب مع شركاء وعملاء ووكالات حكومية أخرى لضمان استمرار الإنتاج والعمليات وأنشطة المبيعات والتسويق.

وقد حافظت عمليات المجموعة على قوتها مع استقرار أحجام الإنتاج في كافة شركاتها. وبلغ إجمالي الإنتاج لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 ما يصل إلى 7.0 ملايين طن متري، بانخفاض تبلغ نسبته 14% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى عدد من العوامل والقرار الاستراتيجي للمجموعة بإيقاف تشغيل بعض المرافق التابعة لها لإنتاج الحديد والصلب اعتباراً من الربع الثاني من عام 2020 لأسباب تجارية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تأثر الإنتاج أيضاً بإجراء الصيانة الوقائية الدورية وعمليات التطفئة غير المخطط لها في بعض المرافق. ولم تتوقف المصانع عن العمل لأسباب تتعلق بالطلب في ظل انتشار فيروس كورونا، باستثناء إجراء عملية تطفئة كان مخطط لها واستمرت لفترة وجيزة في المرفق الخاص بإنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير خلال الربع الثاني من عام 2020، نتيجة لاسباب تجارية. وقد عاود مرفق إنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير عملياته ولم يكن أثر التطفئة المؤقتة لمرفق إنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير كبيراً على المجموعة بالنظر إلى إجمالي مساهمته في أحجام المجموعة.

وقد أديرت المرافق التشغيلية التابعة للمجموعة بمتوسط معامل موثوقية يصل إلى 96% في ظل التركيز على الصيانة الوقائية. وتجدر الإشارة إلى أن برامج الصيانة الوقائية لها أهمية قصوى في ضمان معايير الصحة والسلامة والبيئة، والعمر التشغيلي للمصانع، وضمان الجودة والموثوقية، وتسهم كذلك في تحقيق أهداف الكفاءة التشغيلية على المدى الطويل وصولاً إلى أفضل مستويات الأداء للمصانع.

وفي تعليق له على الأداء المالي والتشغيلي للنصف الأول من عام 2020، أشار **سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، رئيس مجلس إدارة صناعات قطر والعضو المنتدب،** قائلاً: *"برغم الظروف الصعبة للغاية في الأسواق العالمية، إلا أن عملياتنا التشغيلية ومركزنا المالي قد حافظا على استقرارهما وتصدا بفاعلية للتحديات الناشئة التي فرضتها الأوضاع المناوئة في الآونة الأخيرة. وقد واصلت شركات المجموعة تنفيذ استراتيجيات لإدارة الأزمة منذ ظهور الجائحة، الأمر الذي دعم المجموعة في رصد وإدارة تقلبات أنشطة الأعمال والتهديدات التي فرضها انتشار جائحة فيروس كورونا مع التركيز بصورة أساسية على حماية موظفيها وأصولها وعملياتها. كما أن وكيلنا التسويقي ظل يرصد الوضع عن كثب في أسواقنا الرئيسية في ظل انتشار الجائحة، وعمل بحكمة على الحد من العراقيل التي تواجه أنشطة التسويق وسلسلة التوريد، ونجح أيضاً في الحد من أثر التباطؤ العالمي.*

[1] يخص حملة حقوق الملكية في الشركة الأم؛ باستثناء الجزء ذو الصلة بالحصة غير المسيطرة
[2] إيرادات موحدة تناسبياً

وكان للميزات التنافسية للمجموعة ومرونتنا فيما يتعلق بالعمليات التشغيلية وتنوع محافظنا من المنتجات أهمية في التصدي لتلك التحديات الخارجية، بل إنها دعمتنا أيضاً في موازنة أدائنا. كما اتخذت المجموعة تدابير محددة بشأن ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي في كافة شركاتها من أجل مواجهة الآثار السلبية لتردّي الظروف الاقتصادية. وستظل هذه التدابير قائمة إلى أن يتعافى الاقتصاد العالمي ويتم التغلب بالكامل على الآثار الناجمة عن الجائحة، وبما نضمن معه أن تحافظ أنشطة أعمالنا على استقرارها وقدرتها التنافسية".

الأداء المالي والمركز المالي

حققت المجموعة صافي أرباح لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 بواقع 485 مليون ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته 67٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي التي بلغ صافي أرباحها 1.5 مليار ريال قطري. وسجلت إجمالي إيرادات بواقع 4.9 مليار ريال قطري (بافتراض التوحيد التناسبي)، بانخفاض تبلغ نسبته 26٪ مقارنة بإجمالي إيرادات بلغ 6.7 مليار ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي. وقد بلغ العائد على السهم 0.08 ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، مقارنة بعائد بلغ 0.24 ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي. ووصلت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك إلى 1.3 مليار ريال قطري، مقارنة بأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بواقع 2.2 مليار ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي.

وقد تأثر الأداء المالي خلال هذه الفترة بعدة عوامل خارجية، منها الأوضاع العالمية الناتجة عن الجائحة، والتراجع الكبير في أسعار النفط، والانخفاض الملحوظ في الطلب على المنتجات نتيجة لتباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي وتوقف الأنشطة الصناعية وانخفاض مستوى مشاركة القطاعات الاستهلاكية والصناعية.

وأسفرت هذه الظروف المناوئة بشكل مباشر عن تراجع أسعار السلع الأساسية، حيث انخفض متوسط أسعار البيع بنسبة 5% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، الأمر الذي أسهم في انخفاض صافي أرباح المجموعة بواقع 0.7 مليار ريال قطري. ويُعزى الجزء الأكبر من إجمالي هذا الانخفاض إلى قطاع البتروكيماويات بواقع 0.5 مليار ريال قطري، فيما يعود 0.2 مليار ريال قطري إلى قطاع الأسمدة الكيماوية.

وتراجعت أحجام مبيعات المجموعة بنسبة 29% مقارنة بالنصف الأول من عام 2019، وهو ما يُعزى إلى عدة عوامل، منها تراجع الطلب وانخفاض مستويات الإنتاج نتيجة إيقاف تشغيل مرافق محددة لإنتاج الحديد والصلب في شركة قطر ستيل، كذلك إجراء عمليات صيانة دورية كان مخطط لها وأخرى لم يكن مخطط لها. كما يعود هذا التراجع أيضاً إلى التغييرات التي تم إجراؤها على اتفاقية مبيعات وتشغيل خطوط إنتاج قافكو 4:1، حيث لم يتم تسجيل أحجام مبيعات هذه الخطوط الإنتاجية ضمن الأداء التشغيلي لصناعات قطر.

وتأثرت أيضاً أرباح المجموعة بتسجيل خسارة استثنائية ناتجة عن انخفاض قيمة بواقع 1.2 مليار ريال قطري نتيجة إيقاف تشغيل مرافق إنتاجية محددة تابعة لشركة قطر ستيل. واتبعت المجموعة نهجاً حصيفاً واتخذت قراراً بخفض صافي القيمة الدفترية للمرافق ذات الصلة التي تقرر إيقاف تشغيلها اعتباراً من بداية الربع الثاني من عام 2020.

وقد انتهت اتفاقية المشروع المشترك (قافكو) بين صناعات قطر وشركة يارا في 31 ديسمبر 2019. وبانتهاء هذه الاتفاقية، واستحواذ قطر للبترول على حصة يارا التي تبلغ نسبتها 25% في شركة قافكو، فقد خلصت إدارة صناعات قطر إلى أن المجموعة أصبح لها بالتبعية السيطرة على قافكو اعتباراً من 1 يناير 2020، مع حصة غير مسيطرة تبلغ نسبتها 25٪.

وكان الاستثمار في قافكو محتسباً من قِبَل المجموعة في السابق كمشروع مشترك، وذلك باستخدام طريقة حقوق الملكية. وتماشياً مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وفي تاريخ إعادة تصنيف الاستثمار في قافكو كشركة تابعة، تعين على المجموعة إعادة تقييم استثمارها وفقاً للقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. وبناءً على تقييم الإدارة الأولي للقيمة العادلة باستخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة، فقد تم تسجيل مكسب من القيمة العادلة بواقع 1.2 مليار ريال قطري في بيان دخل المجموعة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020.

ومقارنة بالربع الأول من عام 2020، فقد انخفضت إيرادات المجموعة بنسبة 37٪ بسبب تراجع الأسعار والأحجام. وارتفع صافي الأرباح بنسبة 27% مقارنة بالربع السابق، وهو ما يُعزى بصورة أساسية إلى انخفاض تكاليف التشغيل، التي انخفضت بصورة عامة نتيجة تراجع أحجام الإنتاج وإطلاق مبادرات الترشيد الأخيرة من قِبَل جميع الكيانات التشغيلية ضمن المجموعة. وتأثر الأداء أيضاً خلال الربع الثاني من عام 2020 بخسارة استثنائية ناتجة عن انخفاض قيمة ومكسب استثنائي من التقييم العادل.

وقد ظهرت بوادر على التعافي التدريجي في الأسواق العالمية خلال الفترة الأخير من الربع الثاني من عام 2020 في ظل عملية الحفز المستمرة غير المسبوقة ورفع إجراءات الإغلاق في أسواق رئيسية. ولم يُؤخذ في الحسبان أثر التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي بشكل كامل في النتائج المالية والتشغيلية للمجموعة، إذ أن بوادر هذا التعافي لمعظم الاقتصادات لم تبدأ في الظهور إلا في الفترة الأخيرة من الربع الثاني من عام 2020. وعلى غرار ذلك، فإن أسعار النفط لم تبدأ في التعافي إلا بدءاً من شهر يونيو 2020. وبرغم ذلك، فإن خطر جائحة فيروس كورونا ما زال قائماً، حيث لم يتم القضاء على الفيروس بالكامل، ما قد يعصف بهذه البوادر المبكرة على التعافي.

وحافظت المجموعة على قوة مركزها المالي برغم العديد من التحديات على مستوى الاقتصاد الكلي، وحققت سيولة في نهاية الفترة المنتهية في 30 يونيو 2020 تصل إلى 11.3 مليار ريال قطري في شكل أرصدة نقدية ومصرفية[3]، وذلك بعد توزيعات الأرباح عن عام 2019 بواقع 2.4 مليار ريال قطري. وأصبحت المجموعة حالياً بلا أية التزامات تتعلق بالدين. وبلغ إجمالي أصول المجموعة وإجمالي حقوق الملكية 38.6 مليار ريال قطري و32.3 مليار ريال قطري على التوالي كما في 30 يونيو 2020.

وحققت المجموعة خلال هذه الفترة تدفقات نقدية تشغيلية إيجابية تبلغ 1.7 مليار ريال قطري (مع تدفقات نقدية حرة بواقع 1.5 مليار ريال قطري). وتُعد قدرة المجموعة على تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية إيجابية وسط هذه الظروف الصعبة التي تشهدها الأسواق بمثابة شهادة على قدرتها الكبيرة في هذا الجانب، وكفاءة هيكل التكلفة لديها، وقوة إدارتها لرأس المال العامل، وهي أمور لا شك أنها تسهم في حماية المجموعة من أي ظروف مناوئة غير متوقعة.

أبرز الملامح التشغيلية حسب القطاع

البتروكيماويات:
ظل أداء قطاع البتروكيماويات يواجه ضغوطاً، حيث سجل صافي أرباح بواقع 309 ملايين ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته 54٪ مقارنة بالنصف الأول من عام 2019. ويُعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى انخفاض أسعار المنتجات بسبب تراجع أسعار النفط الخام وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية في الأسواق الرئيسية في ظل تراجع الطلب الذي أسفرت عنه جائحة فيروس كورونا.

وانخفض متوسط الأسعار المُرجح في قطاع البتروكيماويات بنسبة 24٪ مقارنة بالنصف الأول من عام 2019. وارتفعت أحجام المبيعات ارتفاعاً هامشياً بنسبة 3٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وبشكل عام، فقد انخفضت إيرادات القطاع بنسبة 22٪ لتصل إلى 1.7 مليار ريال قطري[4] لهذه الفترة. ولم تتغير أحجام الإنتاج إلى حد كبير مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، إذ عادلت زيادة الإنتاج في قطاع الإضافات البترولية الانخفاض الطفيف في إنتاج قطاع البولي إيثيلين.

الأسمدة الكيماوية:
سجل قطاع الأسمدة الكيماوية صافي أرباح بواقع 279 مليون ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته 36% مقارنة بالنصف الأول من عام 2019. فقد تراجعت أسعار البيع بنسبة 13٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، الأمر الذي يُعزى جزئياً إلى انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج وضعف الطلب الموسمي، وهو ما فاق عملية التخفيف التدريجي من حدة المعوقات التي يواجهها جانب العرض. وانخفضت أحجام المبيعات بنسبة 46% نتيجة إجراء تغييرات على الاتفاقية الخاصة بمبيعات وتشغيل خطوط إنتاج قافكو 4:1. وقد أسفر الأثر المشترك لتراجع الأحجام والأسعار عن حدوث انخفاض عام في الإيرادات بنسبة 32% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وحافظت مستويات الإنتاج على استقرارها نسبياً، وارتفع إجمالي الإنتاج بنسبة 8% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ولم يشهد القطاع إلا عدداً محدوداً من عمليات التطفئة المخطط لها وغير المخطط لها لتنفيذ الصيانة خلال النصف الأول من عام 2020.

جدير بالذكر أن مدة اتفاقية بيع وشراء الغاز لخطوط إنتاج قافكو 4:1 قد انتهت في ديسمبر 2019. وتتم حالياً مناقشة اتفاقية جديدة لبيع وشراء الغاز بين قافكو وقطر للبترول. وخلال هذه الفترة الانتقالية، فقد ناقشت قطر للبترول واستحوذت على حصة شركة يارا البالغة 25٪ في قافكو، الأمر الذي أسفر عن تأخر وضع الصيغة النهائية لاتفاقية بيع وشراء الغاز الجديدة لهذه الخطوط.

وفي غضون ذلك، وكإجراء قصير الأجل لضمان استمرارية عمل قافكو، وحتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن توريد الغاز بين قافكو وقطر للبترول، فقد تم إبرام ترتيب للمبيعات والتشغيل تعمل بموجبه قافكو كوكيل منتج، وستقوم قطر للبترول بتوريد لقيم الغاز وشراء جميع الأحجام مقابل رسوم تصنيع بالإضافة إلى هامش.

وبانتهاء اتفاقية المشروع المشترك، واستحواذ قطر للبترول على حصة يارا التي تبلغ نسبتها 25% في شركة قافكو فقد أصبح للمجموعة بالتبعية السيطرة على قافكو التي تم ضمها كشركة تابعة مع حصة أقلية تبلغ نسبتها 25% اعتباراً من 1 يناير 2020.

[3] الأرصدة النقدية والمصرفية في كافة شركات المجموعة (مُوحدة تناسبياً)
[4] وفقاً للبيانات المالية الموحدة تناسبياً

الحديد والصلب:
بلغ صافي خسائر قطاع الحديد والصلب 1.4 مليار ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقارنة بصافي أرباح بلغ 147 مليون ريال قطري لنفس الفترة من عام 2019. وبلغ صافي الخسائر، بعد استبعاد أثر العملية الاستثنائية لخفض القيمة، 164 مليون ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته 211٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

تتضمن العوامل العديدة التي أدت إلى انخفاض صافي الأرباح بصورة كبيرة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ما يلي:

- تسجيل خسارة ناتجة عن انخفاض قيمة بواقع 1.2 مليار ريال قطري لإيقاف تشغيل مرافق إنتاجية. وقد اتبعت قطر ستيل نهجاً حصيفاً لخفض صافي القيمة الدفترية للمرافق التي تم إيقاف تشغيلها، حيث لا تتوقع المجموعة إعادة تشغيلها في المستقبل القريب. وستقوم المجموعة بمراجعة الطلب المحلي والدولي بصورة دورية وستعود إلى طاقتها العادية، إذا ما اقتضت الحاجة ذلك.

- انخفاض أسعار البيع بنسبة 3٪، مقارنة بالنصف الأول من عام 2019، الأمر الذي يُعزى إلى ضعف الطلب في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا، وهو ما أسفر عن تراجع أنشطة قطاع الإنشاءات.

- انخفاض أحجام المبيعات جراء تراجع الطلب المحلي على الحديد والصلب، لاسيما أن العديد من مشاريع البنية التحتية الكبيرة الحالية في قطر أوشكت على الانتهاء أو تم الانتهاء منها بالفعل، كما تأثرت أحجام المبيعات أيضاً بقرار الإدارة القاضي بإيقاف تشغيل مرافق محددة بهدف تلبية الطلب المحلي فقط، بدلاً من الطلب الدولي، إذ أن المنافسة قد ازدادت على الصعيد الدولي وتراجعت الهوامش. ومع هذا، فإن التوقعات المستقبلية لقطاع الحديد والصلب على الأجلين القريب والمتوسط محلياً ما زالت تتسم بنوع من التفاؤل.

- ارتفاع تكاليف التشغيل، حيث قام القطاع ببيع بعض مخزونات عالية التكلفة مُرحّلة من فترات سابقة. ومن المتوقع أن تنخفض تكاليف التشغيل مع تحقق الوفورات التي سيثمر عنها إيقاف التشغيل خلال الربعين القادمين.

مبادرات الترشيد
في ضوء الظروف الصعبة التي تشهدها الأسواق حالياً والتوقعات بشأن الاقتصاد الكلي، فقد عززت المجموعة من مبادرات الترشيد بما يدعمها في التصدي للضغوط الخارجية، حيث قامت بمراجعة الإنفاق التشغيلي في جميع قطاعاتها وحددت نفقات التشغيل غير الضرورية في ظل الأوضاع الحالية. وتضمنت هذه التدابير تحسين هياكل الموارد البشرية، وخفض التكاليف المباشرة فيما يتعلق بالخدمات العامة والصيانة، وخفض الإنفاق على أمور أخرى بخلاف الإنتاج، ومنها المبيعات والتسويق والمصروفات العامة والإدارية.

كما راجعت المجموعة برامج الإنفاق الرأسمالي في كافة قطاعاتها وحددت النفقات التي يمكن تجنبها أو تأجيلها، دون أن يؤثر ذلك على الجوانب المتعلقة بالجودة والسلامة والبيئة وموثوقية العمليات بصفة عامة.

وستتيح هذه التدابير للمجموعة إمكانيات أوسع لتحقيق التدفقات النقدية الحرة، التي تشكل أهمية محورية لأنشطة الأعمال التي تدار في خضم الظروف المتقلبة بالأسواق.

مؤتمر هاتفي لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة
تستضيف صناعات قطر مؤتمراً هاتفياً يدعى إليه المستثمرين لمناقشة أرباح الشركة ونتائجها والآفاق المستقبلية على مستوى أنشطة الأعمال ومسائل أخرى، وذلك يوم الخميس الموافق 6 أغسطس 2020 في تمام الساعة 1:30 ظهراً بتوقيت الدوحة بدلاً من 28 يوليو 2020. وسيتم نشر العرض التقديمي الخاص بعلاقات المستثمرين، الذي سيصاحب المؤتمر، على صفحة المطبوعات ضمن الموقع الإلكتروني للشركة.

-انتهى-

نبذة حول صناعات قطر

تأسست صناعات قطر، وهي شركة مساهمة عامة قطرية، في 19 أبريل 2003. ويتضمن نطاق أعمال الشركة التملك المباشر للحصص في الشركات التابعة والمشروعات المشتركة التالية: (1): شركة قطـر للصلب (قطر ستيل)، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لصناعات قطـر، تعمل في مجال إنتاج كتل الصلب وحديد التسليح (2): شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو)، وهـي مشروع مشترك تمتلك فيها صناعات قطر 80%، تعمل في إنتاج الإيثيلين والبولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة والكبريت (3): شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو)، وهي مشروع مشترك تمتلك فيها صناعات قطر 75%، تعمل في مجال إنتاج الأمونيا واليوريا (4): شركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك)، وهي مشروع مشترك تمتلك فيها صناعات قطر 50%، تعمل في مجال إنتاج الميثانول وميثيل ثلاثي بيوتيل الإثير.

وتدار عمليات الشركة التابعة والمشروعات المشتركة من قِبَل فرقها الإدارية، كلا فيما يخصه بصورة مستقلة.

للحصول على المزيد من المعلومات حول هذا البيان الصحفي، يرجى التواصل من خلال عنوان البريد الإلكتروني iq@qp.com.qa أو تفضل بزيارة موقعنا الإلكتروني: www.iq.com.qa

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها صناعات قطر (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا البيان الصحفي، يُشار أحياناً إلى شركة صناعات قطر بعبارة "صناعات قطر" أو كلمة "المجموعة".

قد يحتوي هذا الإصدار الصحفي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات والأعمال التي تديرها صناعات قطر. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف مادي بين النتائج الفعلية أو الأداء العملي والتشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات التطلعية.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بمنتجات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق وشدة المنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً جوهرياً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة. والبيانات الواردة في هذا الإصدار الصحفي تهدف إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذه الوثيقة.

لا تتحمل شركة صناعات قطر ومديريها وموظفيها ومسؤوليها ومستشاريها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو آثار ضارة أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر صناعات قطر وشركاتها التابعة ومشاريعها المشتركة وشركاتها الشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات أدخلت على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن صناعات قطر دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

ملاحظات عامة

تتبع السنة المحاسبية لشركة صناعات قطر التقويم الميلادي. ولا يتم إدخال أية تعديلات على السنوات الكبيسة. ويتم التعبير عنها بالمليار ريال قطري، وتجبر النسب المئوية إلى كسر عشري واحد. كما أن كل القيم الأخرى تجبر إلى أقرب عدد صحيح. وتستند القيم المُعبر عنها بالدولار الأمريكي إلى السعر التالي: دولار أمريكي واحد = 3.64 ريال قطري.

يتم احتساب مبالغ بيان الدخل، بما في ذلك الإيرادات وصافي الأرباح والإنتاج وأحجام المبيعات، وعرضها لغرض هذا البيان الصحفي على أساس تناسبي، وذلك استناداً إلى حصة ملكية صناعات قطر في مشاريعها المشتركة. وعلى وجه التحديد، يتم احتساب إيرادات قطاع البتروكيماويات عن طريق أخذ حصة المجموعة من إيرادات شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة وشركة قطر للإضافات البترولية. ويتم احتساب إيرادات شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة من خلال أخذ حصة من إيرادات مشاريعها المشتركة، وهي قاتوفين وشركة قطر للفينيل وشركة قطر للمنتجات البلاستيكية. وقد تختلف هذه الإيرادات عن الإيرادات المُدرجة في البيانات المالية المُوحدة.

تعاريف

• Adjusted Free Cash Flow: تدفق نقدي حر معدل، تدفق نقدي من العمليات – إجمالي الإنفاق الرأس مالي – أرباح الأسهم • CAGR: معدل النمو السنوي المُركب • Cash Realisation Ratio: نسبة التحقق النقدي، التدفق النقدي من العمليات / صافي الربح x 100 • Debt to Equity: نسبة الدين إلى حقوق المساهمين، (الدين الحالي + الدين طويل الأجل)/ حقوق المساهمين x 100 • Dividend Yield: عائد أرباح الأسهم، إجمالي أرباح الأسهم النقدية / القيمة السوقية عند الإغلاق x 100 • EBITDA: الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (صافي الربح + الفوائد المدينة + الإهلاك + الاستهلاك) • EPS: الربح لكل سهم (صافي الربح / عدد الأسهم العادية المستحقة السداد في نهاية العام) • Free Cash Flow: التدفق النقدي الحر، التدفقات النقدية من العمليات – إجمالي الإنفاق الرأسمالي • HBI: الحديد المُقولب على الساخن • mmBTU: مليون وحدة حرارية بريطانية • Payout Ratio: نسبة توزيع الأرباح، إجمالي أرباح الأسهم النقدية/صافي الأرباح x 100 • نسبة السعر إلى الأرباح: (القيمة السوقية عند الإغلاق / صافي الأرباح) • Utilisation: الطاقة التشغيلية، حجم الإنتاج / الطاقة المُقدرة x 100.